



الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

نموذج إرشادي لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة

يتمشى هذا النموذج مع الإطار المقترح لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لمساعدة الدول الأعضاء على إجراء استعراضات لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة على الصعيد الوطني، وذلك في إطار التحضير للاستعراضات الإقليمية. ويقصد بذلك تقديم موجز وعناصر يمكن أن تأخذها الدول الأعضاء بعين الاعتبار عند إعداد الاستعراض الوطني. ويعمل النموذج على تعزيز الاتساق وقابلية المقارنة بين الاستعراضات في مختلف المناطق. وهذا الاستعراض ذو طابع طوعي، ولدى البلدان المرونة اللازمة لتكييفه بما يتناسب مع سياقها وأولوياتها الوطنية.

أولاً - المنهجية (ينبغي ألا تتجاوز 500 كلمة)

وصف المنهجية المتبعة في إعداد الاستعراض الوطني للاتفاق العالمي للهجرة:

أ. هل قمتم بإنشاء آلية مسؤولة عن تنسيق الاستعراض؟ ما هي الكيانات الممثلة في آلية التنسيق؟ وهل هناك رئيس لها؟

منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، عينت الحكومة الأردنية ضباط ارتباط مسؤولين عن متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتقديم تقارير عن عملية التنفيذ. وحتى الآن، يوجد ضباط ارتباط في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة الداخلية ووزارة العمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتشارك أيضاً وزارات أخرى كوزارة الصحة والوحدات/ الإدارات التابعة لهذه الوزارات مشاركة كبيرة، بما في ذلك دائرة الإحصاءات العامة.

ب. إذا لم تقوموا بإنشاء آلية محددة، فمن سيكون المسؤول عن الاستعراض؟

وزارة الخارجية وشؤون المغتربين هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاستعراض وجمع المدخلات من مختلف الوزارات الأخرى المعنية.

ج. ما هي الكيانات الحكومية المشاركة في عملية الاستعراض؟

وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصحة، وزارة الداخلية

د. هل تم التشاور مع السلطات المحلية خلال عملية الاستعراض (مثل البلديات أو المحافظات)؟

غير متاح

هـ. هل تمت المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة غير الحكوميين (مثل القطاع الخاص، والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومجتمعات المهاجرين، وما إلى ذلك)؟ إذا كان الجواب نعم، فمن الذين تشاركتم معهم وكيف؟

في آب (أغسطس)، عقدت الحكومة الأردنية اجتماعاً مع مجموعة العمل الوطنية للهجرة التابعة للأمم المتحدة لمناقشة المصالح والأولويات. وستشمل اجتماعات المتابعة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والكيانات الأخرى ذات الصلة.

و. ما هي البيانات المتاحة لكم لإجراء الاستعراض؟ ما هي الصعوبات التي واجهتكم أثناء الحصول على البيانات؟

وضعت الحكومة الأردنية سياسة لتنظيم الهجرة، وتتضمن ذلك إنشاء قاعدة بيانات موحدة لجميع المقيمين من غير الأردنيين المتواجدين في الأردن. تستند قاعدة البيانات هذه إلى مدخلات وتحديثات من جميع الكيانات والجهات ذات الصلة التي تتعامل مع المهاجرين أو تقدم لهم الخدمات. ويساعد تحليل هذه البيانات صانعي القرار في صياغة السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وقد أخذت السياسات المنظمة للهجرة في الأردن في الاعتبار جميع أنواع واتجاهات الهجرة، وضمنت تنفيذ القوانين الوطنية والقدرة على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً لتوفير الحماية.

ز. هل كنتم قادرين على استعراض جميع الأهداف، أم أنكم اخترتم التركيز على أهداف محددة تعتبرونها أولوية في بلدكم؟ ولماذا تعد أولوية؟

يقدم هذا الاستعراض لمحة موجزة فقط عن العمل الذي تم القيام به في الأردن فيما يتعلق بالاتفاق العالمي للهجرة. غير أن التقدم كان محدوداً لعدة أسباب، منها جائحة (كوفيد - 19) التي حالت دون تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة على نطاق أوسع. ومع ذلك، فإن ضمان العمل اللائق وتدبير التخفيف لمنع العمل القسري وغير ذلك من أشكال الاستغلال كان في مقدمة القضايا خلال فترة الإغلاق في ربيع عام 2020.

ح. هل تلقيتم أي دعم من الفرق الوطنية التابعة للأمم المتحدة و/أو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة للتخصيص للاستعراض الوطني؟

تقدم منظمة الهجرة الدولية والمكاتب القطرية التابعة لمنظمة العمل الدولية المساعدة التقنية اللازمة استعداداً للاستعراض الوطني المقبل.

ثانياً - السياسة والبيئة الممكنة (يجب ألا تتجاوز 1500 كلمة)

أ. هل تعاونت الحكومة مع مختلف أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة (مثل وضع السياسات ذات الصلة بالهجرة، وتصميم وتنفيذ المشاريع ذات الصلة بالهجرة، وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وما إلى ذلك)؟ إذا

كان الجواب نعم، يرجى سرد الجهات المعنية (مثل وكالات التوظيف، ومنظمات المهاجرين..).

من خلال مجموعة العمل الوطنية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، تمكنت الحكومة الأردنية من التشاور والتعاون في القضايا المتعلقة بالمهاجرين مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك؛ منظمة الهجرة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وإذ نتطلع إلى المستقبل، تعترف مجموعة العمل الوطنية أن تضم منظمات من قطاعي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

ب. هل قامت الحكومة بدمج تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمليات الأخرى ذات الصلة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟

إن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الرئيس المشارك للجنة الأمم المتحدة-الحكومية التي تنظر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإلى جانب إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي تم توقيعه بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والأمم المتحدة في عام 2017، قامت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بدعم من الفريق الوطني التابع للأمم المتحدة في الأردن بتطوير إطار للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للأردن لضمان استجابة ملائمة لجائحة كورونا (كوفيد - 19). ولم يتم بعد وضع الصيغة النهائية للإطار، حيث لم يتم الانتهاء بعد من الإجابة على تعليقات الوزارات على المسودة. يأخذ الإطار الاجتماعي والاقتصادي في الاعتبار مسألة ضعف العمال المهاجرين في السياق الأردني، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات من أجل معالجة وضعهم.

ج. ما السياسات المتعلقة بالهجرة التي قمت بتطويرها منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة في كانون الأول (ديسمبر) 2018؟ هل قمت بإصلاح السياسات الحالية بما يتماشى مع نموذج العمل العالمي؟ ما هي تلك السياسات؟ (يرجى تقديم عنوان وتاريخ السياسات) ما هي التحديات والعقبات التي واجهتكم في تطوير أو إصلاح تلك السياسات؟ هل اعتمدتم أي سياسات محددة تستهدف المهاجرين في ظل جائحة كوفيد-19؟

أصدرت وزارة العمل لائحة داخلية للعمالة المنزلية، تتضمن تعزيز حماية العمالة المنزلية مقارنة بالقانون السابق. نُشرت اللائحة في الجريدة الرسمية في تموز (يوليو) 2020. ومن التحديات الرئيسية في إصلاح هذه السياسات إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في إصلاح اللائحة، بالإضافة إلى الوقت اللازم لاعتماد هذه التعديلات.

أعدت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر نسخة منقحة من قانون مكافحة الاتجار بالبشر وانتهت منها بحلول نهاية عام 2019. وقدمت وزارة العدل مشروع القانون نيابةً عن اللجنة إلى مجلس النواب. إلا أن مشروع القانون لم يصدر بعد من قبل البرلمان.

د. هل يمكنكم توضيح أي سياسات و / أو أحكام في السياسات التي تم تطويرها أو إدراجها فيما يتعلق بفئة معينة من المهاجرين، مثل العاملات المهاجرات والأطفال المهاجرين والمهاجرين غير المسجلين؟

قدم نظام العمالة المنزلية حماية معززة بشأن دفع الأجور وخصوصية الشكاوى وحقوق العمال في ترك العمل في حالة الاعتداء الجنسي أو الجسدي أو انتهاك الحقوق الأساسية للعمال.

أنظر أعلاه.

هـ. هل كان عليكم اعتماد سياسات أو تدابير جديدة كنتيجة لديناميكيات الهجرة الإقليمية أو سياساتها أو تدابيرها؟

أنظر أعلاه.

و. هل قمتم بتبني أي إصلاحات مؤسسية للاستجابة لإطار العمل العالمي (هل قمتم بإنشاء هيئات أو آليات جديدة، أو إعادة هيكلة الهيئات أو الآليات القائمة؟ هل قمتم بتغيير إجراءات العمل؟)

ز. هل توجد أي استراتيجيات وأطر وخطط تنفيذ إقليمية ودون إقليمية وعبر إقليمية ذات صلة؟ كيف ساهمتم في تنفيذها؟ ما هي الثغرات والتحديات الرئيسية التي واجهتكم في تنفيذها؟

غير متاح

ثالثاً - التقدم في أهداف الاتفاق الدولي للهجرة (يجب ألا تتجاوز الفقرة 2000 كلمة)

أ. هل وضعت حكومتكم خطاً تنفيذية للاتفاق الدولي للهجرة؟ ما هي حالة تنفيذ الأهداف الـ 23 للاتفاق العالمي للهجرة؟

حتى الآن، لم تضع الحكومة الأردنية أي خطة تنفيذ مخصصة للاتفاق الدولي للهجرة، ومع ذلك، فقد تم أخذ منظور الهجرة في الاعتبار عند وضع الخطط لمواجهة آثار جائحة (كوفيد - 19) وكذلك الخطط التي تركز على عمل الأمم المتحدة في الأردن من منظور أوسع (التحليل القطري المشترك). ولا يزال يتعين تقييم حالة الأهداف الـ 23 في الاتفاق العالمي للهجرة بشكل صحيح.

ب. ما الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدمج المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي للهجرة في أطر حوكمة الهجرة وخطط تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؟

أنظر أعلاه.

ج. ما النجاح والتحديات والثغرات التي واجهتكم في الوصول إلى أهداف الاتفاق العالمي للهجرة؟ ما هي المخاطر المحتملة التي تتوقعونها؟ وكيف يمكن معالجتها؟ هل اتخذتم أي تدابير تخفيفية؟ (يرجى إبراز أي اتجاهات أو نجاحات أو تحديات أو قضايا ناشئة، بما فيها التي تتأثر بالديناميات الإقليمية).

بالنظر إلى المستقبل، هناك عدد من العوامل التي تشكل خطراً على المهاجرين في الأردن. أولاً وقبل كل شيء، هناك الجائحة المستمرة، وعواقب الإجراءات الاحترازية المتخذة للتخفيف من انتشار فيروس كورونا. تؤثر مثل هذه الإجراءات على المهاجرين المستضعفين بالفعل بشكل كبير، وتعدّ خطراً يضعهم في موقف أكثر ضعفاً. وبالنظر إلى المخاطر المباشرة الأكثر وضوحاً المتمثلة

في محدودية الوصول إلى الغذاء والمياه بسبب الإغلاق الشامل، فإن الانكماش في الاقتصاد العالمي يهدد بالتأثير على وصول العمال المهاجرين إلى العمل ويضعهم في وضع أكثر هشاشة. فعلى سبيل المثال، تضرر قطاع الملابس على مستوى العالم بشكل خاص من الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، وقد أثر ذلك أيضاً بشكل سلبي على قطاع الملابس في الأردن. ولقد اتخذت حكومة الأردن إجراءات للتخفيف من آثار هذه المخاطر على المهاجرين. ففي الآونة الأخيرة، سمح وزير العمل الجديد للعمال المهاجرين المسجلين على بوابة المغادرة ولم يسحبوا استحقاقات الضمان الاجتماعي الخاصة بهم بالبقاء والعمل في البلاد (وهو ما لم يكن مسموحاً به سابقاً).

هناك أيضاً خطر تجدد الصراع في البلدان المجاورة مثل سوريا والعراق وفلسطين، مما قد يؤدي إلى تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى الأردن.

ومن المرجح أن يعود الأردنيون الذين يعملون في الخارج ولا سيما في دول الخليج إلى ديارهم بعد فقدان وظائفهم بسبب الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة (كوفيد - 19) وانخفاض أسعار النفط. ومن المرجح أيضاً أن تؤدي الهجرة إلى الداخل إلى زيادة معدل البطالة واختلال سوق العمل في الأردن، لا سيما وأن معظم الأردنيين في الخارج يتمتعون بتعليم عالٍ بينما الوظائف المتاحة في الأردن هي للعمال ذوي المهارات المتدنية.

د. ما هي بعض الممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون ذات صلة ببلدان أخرى في المنطقة (أو عبر المناطق)؟ يرجى تسليط الضوء على السياسات المبتكرة أو الممارسات الواعدة المتعلقة بأي من الأهداف، وخاصة تلك التي تستهدف فئات المهاجرين الأكثر ضعفاً. يجب أن تستند المعلومات إلى البيانات الإحصائية والنوعية؛ حيثما أمكن.

قبل جائحة كوفيد -19، كانت وزارة العمل تعمل على تحديد أسواق عمل بديلة وأبرمت اتفاقية مع ألمانيا. يمكن تكرار مثل هذه العملية في بلدان المقصد الأخرى.

يمكن للهجرة المؤقتة للعمالة التي تساهم في التنمية المستدامة في الأردن من خلال تلبية الطلب على العمالة في قطاعات الزراعة والبناء والملابس والعمل المنزلي، وفي بلدان منشأ المهاجرين، فضلاً عن توفير مزايَا مباشرة للعمال المهاجرين وأسرهْم، أن تكون ممارسة جيدة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات السياسية والتشريعية لضمان اتباع نهج أكثر شمولية لهجرة اليد العاملة إلى الأردن من حيث قبول العمال المهاجرين وإقامتهم ومغادرتهم بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان الدولية ومعايير العمل الدولية والاتفاق العالمي للهجرة. وفي هذا الصدد، يمكن أيضاً تطوير تعاون ثنائي أكثر تحديداً مع بلدان منشأ العمال المهاجرين.

رابعاً - وسائل التنفيذ (يجب ألا تتجاوز 500 كلمة)

أ. كيف تقومون بتعبئة وسائل التنفيذ لضمان تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة (على سبيل المثال، تخصيص الميزانيات، وبناء الشراكات، وجمع البيانات، وبناء القدرات)؟

فيما يخص القضايا المتعلقة بالهجرة، يتمتع الأردن بعلاقة قوية مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية.

وقد دعمت المنظمتان الحكومة الأردنية في الاستعدادات والمشاورات التي أدت إلى توقيع الاتفاق العالمي للهجرة. وبعد ذلك، شاركتا بشكل كبير في إنشاء مجموعة العمل الوطنية للهجرة الأردنية (2019)، والتي تهدف إلى الجمع بين جميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في الأردن للعمل مع حكومة الأردن في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. ولا يزال عمل مجموعة العمل الوطنية للهجرة في مرحلته الأولى، مع التركيز على ربط جميع أصحاب المصلحة المعنيين ورسم خريطة الطريق للمستقبل. لقد أدت جائحة كوفيد - 19 إلى إبطاء هذا العمل، حيث تحول التركيز إلى التخفيف من عواقب الجائحة. ومع ذلك، بعد الاجتماع نصف السنوي الأول مع الحكومة الأردنية في آب (أغسطس) 2020، تم استئناف عمل المجموعة مرة أخرى، ونتطلع إلى أن يكون عام 2021 عامًا مثمرًا.

ب. ما هي التحديات التي تواجهكم في حشد وسائل التنفيذ؟

في ظل الحرب الأهلية السورية التي أدت إلى استقبال الأردن لتدفقات كبيرة من اللاجئين، فضلاً عن استمرار جائحة كورونا، أصبح إرهاب المانحين عقبة رئيسية أمام الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. يساهم المهاجرون في التنمية المستدامة في بلدان المقصد والمنشأ؛ ومع ذلك، فإن هذه الحقيقة ليست واضحة في أذهان الجمهور والممارسين كما ينبغي أن تكون؛ لا سيما في خضم أزمة اللاجئين وعدم الاستقرار الإقليمي.

ج. ما هي الموارد الإضافية التي تحتاجونها؟ هل لديكم خطة لتوفيرها؟

لم يتم تحديدها بعد.

خامساً - الخطوات التالية (يجب ألا تتجاوز 500 كلمة)

أ. بناءً على نتائج هذا الاستعراض، ما المجالات التي تعتبرونها ذات أولوية؟ ما هي الخطوات التي تخططون لها لتعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؟

ستواصل حكومة الأردن العمل مع مجموعة العمل الوطنية للهجرة التابعة للأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الصلة لضمان تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وستكون الخطوة الأولى، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، تطوير خارطة طريق للمضي قدماً والعمل بها كوثيقة داعمة في جمع التمويل من أجل إعداد وتخطيط البرامج اللازمة.

ب. كيف سيتم نشر نتائج الاستعراض؟ ما هي الإجراءات الإضافية التي ستتخذونها استعداداً لأول منتدى لاستعراض الهجرة الدولية الذي سيعقد في عام 2022؟

قامت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بمشاركة هذا التقرير مع الوزارات المعنية وجمعت مدخلاتها. وسيتم الاتصال بأصحاب المصلحة الآخرين كما سيتم تحديث التقرير بانتظام. وستسعى وزارة الخارجية وشؤون المغتربين إلى الحصول على دعم مجموعة العمل الوطنية للهجرة لتنظيم اجتماع وزاري مشترك لمناقشة خارطة الطريق والاتفاق عليها.